

وحراسة السفن في الموانئ، « حتى لا يخرج مركب منها إلا بعلمه ولا يدخل فيها غيرها إلا بأذنه، وتفقد خزائن السلاح وصيانتها باستمرار ليكون جاهزاً عند الحاجة إليه وكذلك آلات البحر، والحذر من جواسيس العدو » وأن يكون يوكل بكل مدينة من يعلم حالها، ولا يطلق لأحد من البوابين والحرس أن يدخلها إلا من يعلمون حالة وسبيل مدخله وصورته ومغزاه وأرادته»^(١).

٦- دواوين: التوقيع والدار، والفضّ والخاتم والمظالم.

وكانت هذه الدواوين مرتبطة بالخليفة أو من ينوب عنه في القيام بأعمالها. وكان يقوم بأعمالها عدد من الكتاب يزيد أو ينقص حسب مقدار العمل فيها. ولم يكن فيها « مجالس » خاصة كالديوانين الأخرى.

وتشارك هذه الدواوين في أن ما يصدر عنها من كتب أو إجراءات يحتاج إلى موافقة الخليفة وتوقيعه أو من ينوب عنه.

أ - ديوان التوقيع والدار: ويتعلق عمل هذا الديوان بقضاء حاجات الناس الذين يفدون، من المركز أو الولايات التابعة للدولة، إلى دار الخلافة يسألون قضاءها.

وكان العمل المتبع في معالجة قصص الحاجات هذه أن يتم عمل ثبت بهذه القصص من قبل الوزير من ديوان الدار، يشرح فيه كل قصة ومسألة، وما تم من إجراءات وقرارات بالنسبة لكل واحدة منها - أن كان - في مختلف الدواوين التي لها علاقة بها، ثم يرسل الوزير هذا الثبوت إلى الخليفة « لاستطلاع رأيه في ذلك »^(٢).

وبعد أن يخرج الثبوت من عند الخليفة وعليه توقيعه بالموافقة على ما التمسه الملتس في قصته، كان يرسل إلى ديوان التوقيع ليثبت فيه، ثم ينشأ من هذا الديوان كتاب إلى صاحب ديوان الدار « بنسختها واقتصاص ما تضمنت »، ثم ينشأ من ديوان الدار كتاب إلى الديوان صاحب الاختصاص بالمسألة لاجراء ما يلزم حسب توقيع الخليفة. وكان مضمون هذا الكتاب الأخير عادة:

أما بعد، فقد ورد ديوان الدار كتاب منشو من ديوان التوقيع بنسخة مؤامرة في كذا - ويقتص ما اقتص في ديوان التوقيع، (محتوى المسألة) من حال المؤامرة وما تضمنت، وما خرج به الأمر، وما يؤمر صاحب الديوان الذي يكون العمل فيه بامثال ما حدّ ورسم في

(١) الخراج، ورقة ١٤ أ - ١٥ ب.

(٢) قدامة، الخراج، ورقة ١٧ أ.